تحليل لواقع الميزان التجاري للسلع الزراعية في ليبيا خلال الفترة 1991– 2010

■ د. الطاهر علي دابه *

■ **الملخص**

تم في هذه الدراسة تحليل الميزان التجاري الليبي للسلع الزراعية بما في ذلك الصادرات والواردات من حيث اتجاهها العام ومعدلات نموها في الفترة 1991–2010م، فتبين أن قيم صادرات السلع الزراعية تمثل نسبة 1 ٪ من إجمالي الصادرات السلعية الليبية في ثلاثة سنوات فقط و 0.0 ٪ في السنوات الأخرى. صادرات السلع الزراعية والغذائية تبين أنها تنخفض بمعدل سنوي قدره 1.306 مليون دينار، وهذه الصادرات حققت إنكماشا خلال هذه الفترة بمعدل 20.8 ٪ . بينما قيمة واردات السلع الزراعية والغذائية تمثل نسبة تتراوح ما بين 10–27 ٪ من إجمالي الواردات السلعية، واردات السلع الزراعية والغذائية تزايدت خلال هذه الفترة بمعدل سنوي قدره 87.943 مليون دينار، وهذه الواردات نمت بمعدل 11.4 ٪. واردات ليبيا من السلع الزراعية تفوق صادراتها منها وأن قيمة الصادرات تمثل ما بين 1–13 ٪ من قيمة الواردات في الفترة 1991–2002، وفي بقية الفترة فإن هذه النسبة تساوي 0.0 ٪، وهناك فرق هائل بين معدل إنخفاض صادرات ومعدل زيادة واردات السلع الزراعية، حيث إن الثاني أكبر من الأول بما يعادل 68.9 مرة تقريبا، بينما معدل نمو واردات السلع الزراعية أقل من معدل إنكماش صادراتها، فمعدل إنكماش الصادرات يمثل 1.8 مرة تقريبا معدل نمو الواردات، ولذلك فإن التجارة الخارجية لهذه المجموعة السلعية تعاني من عجز متزايد في ميزانها التجاري، وهذا العجز التجاري تزايد بمعدل سنوي قدره 89.249 مليون دينار وحقق نموا بمعدل ٪11.9 . وطالما ان الصادرات الزراعية لا تمثل شيئا من اجمالي الصادرات السلعية، فيظهر ان معدل نمو العجز التجاري يعادل تقريبا معدل نمو واردات السلع الزراعية. وباعتبار أن الميزان التجاري للسلع الزراعية هو جزء من الميزان التجاري السلعي الإجمالي، فإن هذا العجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية يؤثر سلبا على الميزان التجاري السلعي

*أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة طرابلس

الإجمالي بمقدار هذا العجز. ومن جهة إعتبارات التنمية الاقتصادية، فإن الزراعة الليبية لا تساهم في توفير الموارد المالية من التصدير، وواردات السلع الزراعية تمول من الموارد المالية لصادرات السلع غير الزراعية، وهذا يعني ان القطاع الزراعي غير قادراً على تأمين حاجته من النقد الأجنبي اللازم لتأمين وارداته عن طريق تصدير فائض السلع الزراعية.

● **الكلمات الدالة:** سلع زراعية، تجارة خارجية، صادرات، واردات، ميزان تجاري، إتجاه عام، معدل نمو.

■ Abstract

The value of agricultural products exports in the period 1991-2010 accounts for 1 % of total Libyan commodity exports in some years and 0.0 % in the other years, exports of agricultural products took a general decreasing trend and decrease by an annual rate of 1.306 million LYD, therefore, exports of agricultural products receded by a rate of 20.8%.

The value of imports of this commodity group represents a percentage ranges between 10-27% of total commodity imports, and imports of agricultural products took a general rising trend and increase by an annual rate of 87.943 million LYD, therefore, imports of agricultural products achieved a growth rate of 11.4 % in this period. Exports of agricultural products exceed their imports, where, the value of exports represents only about 1-13% of imports in the years from 1991 to 2002, and in the remaining years this percentage equals 0.0% . Accordingly, the Libyan foreign trade of this commodity group suffers from a deficit in its trade balance, this trade deficit maintained a rising trend by an annual rate of 89.249 million LYD, and achieved a growth rate of 11.9 % as a result of what happened to exports and imports of agricultural products in terms of their levels, trends, and growth rates. There is a huge deference between exports decreasing rate and imports increasing rate, where, the second is bigger than the first by 68.9 times, but the growth rate of imports is lower than the receding rate of exports, which represent 1.8 times the growth rate of imports. Accordingly, as long as the foreign trade balance of agricultural products is a part of total commodity trade balance, the deficit in the trade balance of agricultural products affects negatively the total commodity trade balance by the amount of this deficit. From economic development considerations, agriculture does not contribute to monetary funds from exportation, and, imports of agricultural and food imports are financed from exports of nonagricultural commodities.

Key words: agricultural products, exports, imports, trade balance, trend, growth rate
.

■ المقدمة

يحتل قطاع الزراعة مكانًا بارزًا في الإقتصاد الليبي ويمثل ركنا أساسيًا من مكونات هذا الإقتصاد، ويقوم بدور متميز في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة، الزراعة تساهم في عملية التنمية من خلال خمسة مجالات: الزراعة هي المصدر الرئيس للغذاء والكساء لأفراد المجتمع، الزراعة تعتبر سواء كانت هذه المنتجات منتجات إستهلاكية أو أدوات إنتاج زراعي، الزراعة تمد كثير من الصناعات بالمواد الخام اللازمة لها مثل التصنيع الغذائي (إستخراج الدقيق والسميد، إستخراج الزيوت، رب التمر، تعليب الخضر والفواكه، تجميد المنتجات الغذائية بمختلف أنواعها، ومنتجات الحليب)، الصناعات الصوفية (صناعة السجاد والبطاطين)، وصناعة الأعلاف، الزراعة تمد القطاعات الأخرى بعنصر العمل أو توفير فرص العمل للعاملين في الزراعة، والزراعة توفر الموارد المالية(النقد الأجنبي) من تصدير المنتجات الزراعية في صورتها الخام أو المصنعة.

وبالتركيز على المجال الأخير فإنه يتحقق من خلال التجارة الخارجية للسلع الزراعية، حيث تحظى عملية التجارة الخارجية بالمنتجات الزراعية في ليبيا بمكانة هامة من خلال الدور الذي تلعبه في تطوير الإقتصاد الوطني. فالأهمية النسبية للتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية هي واحدة من المؤشرات التي يحكم بها على أهمية ومكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني، تلك المؤشرات تشمل: الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي الزراعي، الأهمية النسبية للعاملين في الزراعة، الأهمية النسبية التكوين الرأسمالي الزراعي. و تعد تجارة المنتجات الزراعية من أهم مكونات التجارة العامة للبلد لكونها تتعلق بسد حاجة الطلب المتزايد من تلك السلع، حيث تستورد ليبيا مدى واسع من المنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية) في صورتها الخام أو المصنعة، وهذا ما يجعل التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية تسهم في تحقيق الأمن الغذائي لأنها تؤدي إلى تغطية إحتياجات الدولة التي تعاني من عجز في الإنتاج الزراعي، كما أنها تعمل على تحقيق الإستقرار في الأسعار في السوق المحلي. التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية تتأثر بنمو الإنتاج الزراعي، فإذا زاد حجم الإنتاج عن حجم الإستهلاك، ظهر فائض زراعي قد يخصص للتصدير، وكلما كان القطاع الزراعي قادراً على تأمين حاجته من النقد الأجنبي اللازم لتأمين وارداته عن طريق التصدير لفائض السلع الزراعية، كان ميزانه التجاري يعكس

صورة إيجابية عن تجارته الخارجية. والعكس صحيح إذا كان القطاع الزراعي غير قادراً على تأمين حاجته من النقد الأجنبي اللازم لتأمين وارداته عن طريق التصدير لفائض السلع الزراعية.

■ اهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة البحثية اهميتها من كون ان التجارة الخارجية للسلع الزراعية جزء لا يتجزأ من التجارة الخارجية لليبيا، وبالرغم من ان ليبيا تحقق فائضا في ميزانها التجاري، الا انها حسب اقسام السلع فإنها تحقق عجزا في ميزانها التجاري للسلع الزراعية على مر الزمن، وهذه المجموعة السلعية هي في معظمها سلع غذائية تستهلك مباشرة أو تدخل في الصناعات الغذائية أو كمدخلات الانتاج الزراعي النباتي والحيواني، هذا العجز يؤثر سلبا على الميزان التجاري الكلي وهذا يعني ان القطاع الزراعي غير قادر على تمويل صادراته من هذه السلع وانما يتم تمويلها من صادرات المجموعات السلعية الاخرى وبشكل رئيسي من صادرات النفط والغاز والبتروكيماويات.

■ مشكلة البحث:

إن التجارة الخارجية للسلع الزراعية هي جزء من التجارة الخارجية للدولة الليبية، وإحصائيات التجارة الخارجية تظهر أن ليبيا تحقق فائضا في ميزانها التجاري السلعي على مدى السنوات السابقة والتي تعود إلى الوراء إلى بداية عقد الستينات من القرن العشرين، ولكن إإحصائيات التجارة الخارجية حسب أقسام السلع فإنها تظهر أن ليبيا تحقق عجزا في ميزانها التجاري للسلع الزراعية لأن وارداتها من هذه المجموعة السلعية أكبر من صادراتها (الهيئة العامة للمعلومات، 1991-2010)، حيث تزداد الفجوة وتتسع مع مرور الزمن بين صادرات وواردات السلع الزراعية، ومستوى هذا العجز وإتجاهه ومعدل نموه يتحدد على حسب مستوى وإتجاه ومعدل نمو كل من صادرات وواردات السلع الزراعية.

■ هدف الدراسة:

هذه الدراسة تهدف بشكل أساسي إلى تحليل الميزان التجاري للسلع الزراعية لليبيا في السنوات السابقة، والتحليل يشمل: التعرف على الأهمية النسبية للتجارة الخارجية للسلع الزراعية، التغيرات في الميزان التجاري، الإتجاه العام الذي أخذه، ومعدل نموه في الفترة

1991–2010، وهذا يتضمن تحليلا لصادرات وواردات السلع الزراعية وتطوراتها والإتجاه العام الذي أخذته ومعدلات نموها خلال هذه الفترة الزمنية.

■ مصادر المعلومات والبيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات وإحصاءات التجارة الخارجية التي تقوم الهيئة العامة للمعلومات بتجميعها ونشرها على أساس سنوي. وعلى هذا الأساس جمعت بيانات وإحصائيات عن صادرات وواردات السلع الزراعية خلال الفترة 1991–2010.

■ اسلوب البحث:

سيتم في هذه الورقة البحثية إستعمال بعض أساليب التحليل الاقتصادي والاحصائي وتحليل الإقتصاد القياسي للتعرف على طبيعة التغيرات في الصادرات والواردات والميزان التجاري للسلع الزراعية وإتجاهها العام ومعدلات نموها.

■ المواد وطرائق البحث

هناك بعض الدراسات البحثية التي تناولت التجارة الخارجية لليبيا بجانبيها الصادرات والواردات، ودراسات تناولت الصادرات أو الواردات كمكونات للطلب الخارجي، ومنها دراسة لمكونات الطلب الكلي وأهميتها النسبية في الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2005 (دابه، 2012)، سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات: تقييم التجربة الليبية (شامية، 1990). هناك دراسات ركزت على مسائل معينة في التجارة الخارجية ومنها دراسات (مهنا، 2002)، (مصطفى،2011)، (بن حليب، 2006)، (الرفاعي، 2005)، وهناك دراسات ركزت على تقدير دالة الواردات في العديد من الدول، بعض من تلك الدراسات، الدراسات التي قام بها كل من: (المصبح، 2008)، (خياط، 2000)، (نجا، 2014)، (Woods، 1958) و (Kahn، 1987).

في هذه الدراسة سيتم دراسة وتحليل الميزان التجاري للسلع الزراعية في الإقتصاد الليبي، وبإعتبار الصادرات، الواردات ثم الميزان التجاري من حيث تغيراتها السنوية وإتجاهها الع ام ومعدلات نموها.

لدراسة الإتجاه العام للصادرات والواردات والميزان التجاري للسلع الزراعية سوف يستخدم نموذج أو معادلة الإتجاه العام الخطية البسيطة، ومعادلات الإتجاه العام التي

سيتم تقديرها هي الآتية:

$$AgEXPi = a + bTi + Ui \dots\dots\dots\dots 1$$

$$AgIMPi = c + dTi + Ui \dots\dots\dots\dots 2$$

وبما ان الميزان التجاري AgTD هو عبارة عن الصادرات مطروحا منها الواردات، أي:

$$AgTBi = AgEXPi - AgIMPi \dots\dots\dots\dots 3$$

وطالما ان البيانات الاحصائية للتجارة الخارجية للسلع الزراعية تشير إلى ان قيم صادرات السلع الزراعية أقل من وارداتها في جميع سنوات الفترة الزمنية محل الدراسة، فان الميزان التجاري لهذه المجموعة السلعية يكون سالبا وهو ما يعبر عنه بالعجز التجاري والذي سيتم تقدير معادلة اتجاهه العام الآتية:

$$AgTDi = e + fTi + Ui \dots\dots\dots\dots 4$$

حيث أن المتغيرات $AgEXP_i$، $AgIMP_i$ ، $AgTB_i$ و$AgTD_i$ تشير إلى الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، والعجز التجاري للسلع الزراعية على التوالي، والمتغير T_i يشير إلى ترتيب عنصر الزمن (السنوات)، بينما المغير U_I هو حد الإضطراب وأدخل في المعادلة ليأخذ في الحسبان تأثير العوامل التي قد تؤثر على إتجاه المتغير التابع موضع الإعتبار، وكل من a، b، c، d، e و f هي معلمات النماذج. المعلمات b، d و f يمكن أن تظهر بإشارة موجبة أو سالبة، فإذا كانت الإشارة موجبة فإن الصادرات، الواردات، والميزان التجاري يأخذ كل منها إتجاه صعودي (تزايدى)، أما إذا كانت الإشارة سالبة فإن الصادرات، الواردات، والميزان التجاري يأخذ كل منها إتجاه هبوطي(إنخفاضي) خلال فترة الدراسة. الجدير بالذكر هنا أن معادلة الإتجاه العام للعجز التجاري رقم(4) يمكن تقديرها مباشرة بإستخدام بيانات العجز التجاري أو الحصول عليها بإستخدام المعادلة (3) وذلك بطرح معادلة الواردات المقدرة من معادلة الصادرات المقدرة.

معدلات نمو الصادرات، الواردات، والميزان التجاري للسلع الزراعية(العجز التجاري) خلال هذه الفترة سوف يتم حسابها بتقدير معادلة النمو الآتيه:

$$LnY_i = \alpha_0 + \alpha_I T_i + U_i \dots\dots\dots\dots 5$$

وهي معادلة نصف لوغاريثمية (semi log model) شائعة الاستعمال، والتي فيها المتغير Y يمثل كل مرة الصادرات، الواردات، والعجز التجاري للسلع الزراعية، حيث إن معدل النمو هو ($\alpha_1 \times 100$)، فإذا كانت ($\alpha_1 > 0$) فإن المتغير موضع الإعتبار يحقق نمو، أما إذا كانت ($\alpha_1 < 0$) فإن المتغير موضع الإعتبار يحقق تراجع أو إنكماش خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة (Gujarati، 1988).

لقد أستخدمت طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Squares Method) كطريقة قياسية لتقدير معادلات الإتجاه العام ومعادلات النمو.

■ النتائج والمناقشة

1. الأهمية النسبية لإجمالي التجارة الخارجية للسلع الزراعية

من بيانات إجمالي التجارة الخارجية (صادرات + واردات) للسلع الزراعية خلال الفترة 1991-2010 وحسب الفترات الزمنية الأربعة كما في الجدول(1)، فإن نصيب إجمالي التجارة الخارجية للسلع الزراعية من إجمالي التجارة الخارجية السلعية بلغ 7 ٪ في الفترتين 1991-1995 و1996-2000 و93 ٪ الباقية من إجمالي التجارة الخارجية هو إجمالي التجارة الخارجية للسلع غير الزراعية، ثم انخفض نصيب التجارة الخارجية للسلع الزراعية إلى 3 ٪ بينما زاد نصيب إجمالي التجارة الخارجية للسلع غير الزراعية إلى 97 ٪ في الفترتين المواليتين 2001-2005 و 2006-2010، وهذا دليل واضح على أن مكانة الزراعة في التجارة بداء يقل، مع زيادة مكانة القطاعات الإقتصادية الإنتاجية الأخرى وخاصة قطاع إستخراج النفط والغاز الطبيعي، والمنتجات البتروكيماويه. وفي كامل الفترة 1991-2010 فإن نصيب التجارة الخارجية للسلع الزراعية من التجارة الخارجية السلعية بلغ 3 ٪ والباقي وهو97 ٪ هو نصيب إجمالي التجارة الخارجية للسلع غير الزراعية.

2. الأهمية النسبية لصادرات وواردات السلع الزراعية من إجمالي الصادرات والواردات السلعية

يبين الجدول (2) قيم كل من صادرات وواردات السلع الزراعية ونسبتها من إجمالي الصادرات والواردات السلعية السنوية لليبيا خلال الفترة 1991-2010، ويظهر أن نصيب صادرات السلع الزراعية من إجمالي الصادرات السلعية خلال هذه الفترة بلغ

1 ٪ في أربعة سنوات فقط وهي 1992، 1993، 1994 و1998 والتي بلغت فيها صادرات السلع الزراعية 35.6، 27.70، 17.00 و12.50 مليون دينار على التوالي، هذا يعني أن صادرات السلع الأخرى غير الزراعية تمثل 99 ٪ من إجمالي الصادرات السلعية في هذه السنوات الأربعة، حيث كانت صادرات السلع الأخرى 3003.10، 2450.00، 3100.20 و 2361.58 مليون دينار في نفس السنوات على التوالي. وفي بقية السنوات وعلى الرغم من أنه سجلت قيم لصادرات السلع الزراعية إلا إن هذه القيم لا تمثل شيئا مقابل صادرات السلع غير الزراعية، وخاصة النفط الخام، الغاز الطبيعي، والبتروكيماويات، وبالتالي فإن صادرات السلع الزراعية تمثل 0.0 ٪ من إجمالي الصادرات السلعية و صادرات غير الزراعية تمثل 100 ٪ من إجمالي الصادرات السلعية.

جدول 1. الأهمية النسبية لإجمالي تجارة السلع الزراعية من إجمالي التجارة الخارجية السلعية لليبيا خلال الفترة 1991-2010

الفترة الزمنية	إجمالي تجارة السلع الزراعية*		إجمالي تجارة السلع غير الزراعية		إجمالي التجارة الخارجية
	القيمة (مليون دينار)	٪	القيمة (مليون دينار)	٪	القيمة (مليون دينار)
1991-1995	1583.40	7	20981.50	93	22564.90
1996-2000	1964.20	7	24268.68	93	26232.88
2001-2005	4397.10	3	133780.78	97	138177.88
2006-2010	7799.73	3	270563.51	97	278363.24
1991-2010	15744.43	3	449594.47	97	465338.90

المصدر: - ألهيئة العامة للمعلومات، إحصاءات التجارة الخارجية للسنوات من 1991 إلى 2010.

- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الإقتصادية والتقرير السنوي للسنوات من 1991 إلى 2010

+ لا تشمل المشروبات والتبغ حسب إحصاءات التجارة الخارجية والتي هي حسب أقسام السلع.

نلاحظ من الجدول السابق أنّه هناك إنخفاض في نسبة صادرات السلع الزراعية من إجمالي الصادرات السلعية للفترة 1991-2010 من 1 ٪ في بعض سنوات النصف الأول من هذه الفترة إلى 0.0 ٪ في بقية السنوات، وهذا التناقص يعود بشكل رئيس إلى إنخفاض الصادرات من السلع المسموح بتصديرها على الرغم من التطور الذي شهده الإنتاج الزراعي والذي كان محصلة لجملة من الإجراءات والتدابير الحكومية المتوفرة في ميدان التسعير والإقراض والتمويل والدعم والإعفاءات الجمركية والتي صممت لتشجيع المزارعين على زيادة الإنتاج، إلا إن تأثر الإنتاج الزراعي بالعوامل المناخية والبيئية، بالإضافة إلى الصعوبات التسويقية التي تواجهها الصادرات الزراعية بسبب عدم مطابقتها في كثير من الأحيان للمواصفات القياسية المطلوبة في الأسواق الخارجية. كل هذه العوامل ساهمت بشكل مباشر في تراجع في نسبة الصادرات الزراعية ابتداءً من عام 2000، حيث إنخفضت هذه النسبة من 1 ٪ عام 1998 إلى 0.0 ٪ عام 2010. في المقابل حصل أيضا تراجع واضح في نسبة واردات السلع الزراعية من إجمالي الواردات السلعية لنفس الفترة من 27 ٪ عام 1995 إلى 10 ٪ عامي 2009 و 2010.

3. تطور صادرات السلع الزراعية وإتجاهها العام ومعدل نموها

1.3. تطور صادرات السلع الزراعية

يوضح الجدول (2) صادرات السلع الزراعية السنوية لليبيا خلال الفترة 1991–2010، ويلاحظ أن قيمة صادرات السلع الزراعية تتغير من سنة إلى أخرى سواء بالزيادة أو الإنخفاض، حيث بلغت صادرات السلع الزراعية أعلى مستوى لها وهو 35.60 مليون دينار سنة 1992، ووصلت إلى أقل مستوى وهو 0.10 مليون دينار سنة 2007، وبلغ إجمالي صادرات السلع الزراعية لهذه الفترة 176.02 مليون دينار وبمتوسط عام قدره 8.801 مليون دينار.

2.3. الإتجاه العام ومعدل نمو صادرات السلع الزراعية

إذا ما تفحصنا بيانات قيم صادرات السلع الزراعية خلال الفترة 1991–2010 فإنه يمكن ملاحظة أن قيم صادرات السلع الزراعية في السنوات من 1991 إلى 2000

أعلى من قيم صادرات السلع الزراعية في السنوات من 2001 إلى 2010، وهذا يؤشر إلى أن صادرات السلع الزراعية قد أخذت إتجاها عاما تنازليا خلال هذه الفترة، وللتأكد من هذا فقد تم تقدير معادلة الإتجاه العام لصادرات السلع الزراعية ونتائج التقدير مدونه في جدول(3). أخذت إتجاها عاما تنازليا خلال هذه الفترة، وللتأكد من هذا فقد تم تقدير معادلة الإتجاه العام لصادرات السلع الزراعية ونتائج التقدير مدونه في جدول(3).

من معادلة الإتجاه العام لصادرات السلع الزراعية المقدرة رقم(1) كما هي في جدول(3) فإن معلمة الزمن سالبة، ولذلك فإن صادرات السلع الزراعية أخذت إتجاها عاما تنازليا خلال الفترة 1991 – 2010، وأن الصادرات كانت تنخفض بمعدل سنوي معنوي إحصائيا قدره 1.306 مليون دينار. ومن معادلة نمو صادرات السلع الزراعية المقدرة رقم(4) للفترة 1991 – 2010 كما هي في جدول(4)، فإن معلمة الزمن (α_1) ظهرت بإشارة سالبة وهذا يشير إلى أن صادرات السلع الزراعية حققت تراجعا أو إنكماشا خلال هذه الفترة بمعدل يساوي 20.8 ٪ .

تراجع صادرات السلع الزراعية خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة يمكن أن يكون بسبب: عدم قدرة القطاع الزراعي على تحقيق فائض في الإنتاج الزراعي والذى يمكن توجيهه للتصدير، باستثناء عدد قليل من المحاصيل(برتقال، دلاع، بطاطس، بصل، طماطم وبعض الخضراوات الجذرية والورقية) وأن أية زيادة في الإنتاج تذهب لتلبية الطلب المحلي المتزايد عبر الزمن، ضعف وتأخر التسويق الخارجي وعدم الإهتمام به على الرغم من وجود التشريعات والقوانين التي تنظم وتشجع التصدير، وجود قوانين تمنع تصدير أو إعادة تصدير منتجات زراعية معينة، عدم التخطيط للإنتاج الزراعي الموجه للتصدير أو الأسواق الخارجية، عدم وجود شركات للتسويق الزراعي تتبنى مفهوم التسويق الخارجي، عدم توفر البنية التحتية للتسويق الخارجي من عمليات النقل والخزين والتجهيز (التنظيف، الفرز، التدريج، التغليف، والتعبئة)، عدم قدرة المنتجات الزراعية على النفاذ للأسواق الخارجية بسبب عدم مطابقتها للمواصفات

جدول 2. الأهمية النسبية لصادرات وواردات السلع الزراعية من إجمالي الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة 1991-2010

السنة	صادرات السلع الزراعية		صادرات السلع غير الزراعية		إجمالي الصادرات السلعية	واردات السلع الزراعية		واردات السلع غير الزراعية		إجمالي الواردات السلعية	نسبة صادرات السلع الزراعية من وارداتها
	القيمة (مليون دينار)	٪	القيمة (مليون دينار)	٪	القيمة (مليون دينار)	القيمة (مليون دينار)	٪	القيمة (مليون دينار)	٪	القيمة (مليون دينار)	٪
1991	14.8	0	3138.90	100	3153.70	301.60	20	1203.80	80	1505.40	5
1992	35.6	1	3003.10	99	3038.70	284.30	20	1137.80	80	1422.10	13
1993	27.7	1	2450.00	99	2477.70	247.50	14	1463.90	86	1711.40	11
1994	17.00	1	3100.20	99	3117.20	252.80	17	1235.20	83	1488.00	7
1995	12.20	0	3210.00	100	3222.20	389.90	27	1038.60	73	1428.50	3
1996	5.50	0	3573.30	100	3578.80	340.60	18	1574.20	82	1914.80	2
1997	9.10	0	3446.60	100	3455.70	428.00	20	1710.60	80	2138.60	2
1998	12.50	1	2361.58	99	2374.08	478.50	22	1725.20	78	2203.70	3
1999	15.80	0	3666.40	100	3682.20	283.40	15	1645.20	85	1928.60	6
2000	6.10	0	5215.60	100	5221.70	384.70	20	1526.70	80	1911.40	2
2001	0.40	0	31144.88	100	31145.28	456.00	17	2204.40	83	2660.40	0
2002	6.10	0	10170.90	100	10177.00	839.90	15	4745.80	85	5585.70	1
2003	3.00	0	14803.60	100	14806.60	749.00	13	4848.90	87	5597.90	0

0	8255.20	86	7095.40	14	1159.80	20848.30	100	20845.10	0	3.20	2004
0	7953.50	85	6776.10	15	1177.40	31148.00	100	31145.70	0	2.30	2005
0	7934.70	87	6925.90	13	1008.80	36336.30	100	36335.30	0	1.00	2006
0	8501.40	86	7285.90	14	1215.50	40972.10	100	40972.00	0	0.10	2007
0	11195.79	86	9609.40	14	1586.39	54720.55	100	54719.27	0	1.28	2008
0	16060.57	90	14396.63	10	1663.94	34069.17	100	34067.73	0	1.44	2009
0	22376.32	90	20055.94	10	2320.38	46196.34	100	46195.44	0	0.90	2010

- **المصدر: - ألهيئة العامة للمعلومات، إحصاءات التجارة الخارجية للسنوات من 1991 إلى 2010.**
- **مصرف ليبيا المركزي، النشرة الإقتصادية والتقرير السنوي للسنوات من 1991 إلى 2010**

القياسية المطلوبة والمعمول بها في تلك الأسواق، عدم قدرة جهاز تنمية الصادرات على تحقيق وإنجاز أهدافه في هذا المجال، وإحجام المصارف التجارية عن الإنخراط في تمويل الصادرات.

جدول 3. معادلات الإتجاه العام المقدرة للصادرات والواردات والميزان التجاري للسلع الزراعية لليبيا خلال الفترة 1991 – 2010

المتغير	المعادلة	الرمز	الثابت	معامل الزمن	معامل التحديد R^2	إختبار F
صادرات السلع الزراعية	1	AgEXP	a = 22.510 (8.175)	b = -1.306 (-5.680)	0.64	32.261
واردات السلع الزراعية	2	AgIMP	c = -144.981 (-1.155)	d = 87.943 (8.394)	0.79	70.455
العجز التجاري للسلع الزراعية	3	AgTD	e = -167.490 (-1.344)	f = 89.249 (8.582)	0. 80	73.650

- **المصدر: نفس المصدر أسفل الجدول (1)**
- **ملاحظة: القيم بين الأقواس أسفل قيمة المعامل هي قيمة t المحسوبة (t-statistics)**

جدول 4. معادلات النمو المقدرة للصادرات والواردات والعجز التجاري للسلع الزراعية

المتغير	المعادلة	الرمز	الثابت (α_0)	معامل متغير الزمن (α_1)	معامل التحديد (R^2)	اختبار F
صادرات السلع الزراعية	4	LnAgEXP	3.585	-0.208	0.65	34.182
واردات السلع الزراعية	5	LnAgIMP	5.214	0.114	0.88	142.347
العجز التجاري للسلع الزراعية	6	LnAgTD	5.133	0.119	0.89	153.698

● المصدر: نفس المصدر أسفل الجدول (1)

4. تطور واردات السلع الزراعية وإتجاهها العام ومعدل نموها

1.4. تطور واردات السلع الزراعية

يوضح الجدول(2) واردات السلع الزراعية السنوية لليبيا خلال الفترة 1991–2010، ويلاحظ أن قيمة واردات السلع الزراعية تتغير من سنة إلى أخرى سواء بالزيادة أو الإنخفاض، حيث بلغت واردات السلع الزراعية أعلى مستوى لها وهو 2320.38 مليون دينار سنة 2010، ووصلت إلى أقل مستوى وهو 247.50 مليون دينار سنة 1993، وبلغ إجمالي واردات السلع الزراعية لهذه الفترة 15568.41 مليون دينار وبمتوسط عام يساوي 778.4205 مليون دينار.

2.4. الإتجاه العام و معدل نمو واردات السلع الزراعية

إذا ما تفحصنا بيانات واردات السلع الزراعية خلال الفترة2010–9911 ، فإنه يمكن ملاحظة أن قيم واردات السلع الزراعية في السنوات من 2001 إلى 2010 أعلى من قيمها في السنوات من 1991 إلى 2000 وهذا يشير إلى أن واردات السلع الزراعية قد أخذت إتجاها عاما تصاعديا، وللتأكد من هذا فقد تم تقدير معادلة الإتجاه العام لواردات السلع الزراعية ونتائج التقدير مدونه في جدول(3).

من معادلة الإتجاه العام المقدرة رقم(2) فإن معلمة الزمن موجبة الإشارة، ولذلك فإن واردات السلع الزراعية أخذت إتجاه عام تصاعدي خلال الفترة2010–9911 ، وأن واردات السلع الزراعية كانت تزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائيا قدره 87.943 مليون دينار. نتائج معادلة نمو واردات السلع الزراعية المقدرة رقم(5) للفترة 9911–2010 كما هي في جدول(4)، فإن معلمة الزمن (α_1) ظهرت باشارة موجبة وهذا يشير إلى أن واردات السلع الزراعية حققت نموا خلال هذه الفترة بمعدل يساوي 11.4 ٪ .

5. تطور الميزان التجاري للسلع الزراعية وإتجاهه العام ومعدل نموه

1.5. تطور الميزان التجاري للسلع الزراعية

يوضح الجدول(5) الميزان التجاري للسلع الزراعية لليبيا خلال الفترة 1991–2010، حيث ظهر الميزان التجاري للسلع الزراعية سالبا في جميع سنوات هذه الفترة، وهذا الميزان التجاري السالب يمثل عجز في الميزان التجاري. يلاحظ أن قيمة العجز التجاري للسلع الزراعية تتغير من سنة إلى أخرى سواء بالزيادة أو الإنخفاض، حيث بلغ العجز التجاري للسلع الزراعية أعلى مستوى له وهو 2319.48 مليون دينار سنة 1993، ووصل إلى أقل مستوى وهو219.80 مليون دينار سنة 2010. وبلغ إجمالي العجز التجاري للسلع الزراعية لهذه الفترة 15392.39 مليون دينار وبمتوسط عام يساوي 769.620 مليون دينار.

2.5. الإتجاه العام ومعدل نمو العجز التجاري للسلع الزراعية

من بيانات الميزان التجاري السالب للسلع الزراعية خلال الفترة1991 – 2010 وكما ذكر سابقا، فإن هذا الميزان التجاري السالب هو بمثابة عجز تجاري، ويلاحظ أن قيمته في السنوات من 1996 إلى 2010 أكبر من قيمته في السنوات من 1991 إلى 1995، وهذا يشير إلى أن العجز التجاري للسلع الزراعية قد أخذ إتجاها عاما تصاعديا، ويظهر هذا جليا من نتائج معادلة الإتجاه العام المقدرة رقم(3)

جدول5. قيمة الصادرات، الواردات، والميزان التجاري للسلع الزراعية وقيمة الصادرات، الواردات، والميزان التجاري السلعي لليبيا خلال الفترة 1991– 2010

السنة	السلع الزراعية والغذائية			جميع السلع		
	صادرات (مليون دينار)	واردات (مليون دينار)	ميزان تجاري (مليون دينار)	صادرات (مليون دينار)	واردات (مليون دينار)	ميزان تجاري (مليون دينار)
1991	14.8	301.60	286.80-	3153.70	1505.4	1648.30
1992	35.6	284.30	248.70-	3038.70	1422.10	1616.60
1993	27.7	247.50	219.80-	2477.70	1711.40	766.30
1994	17.00	252.80	235.80-	3117.20	1488.00	1629.20
1995	12.20	389.90	377.70-	3222.20	1428.50	1793.70
1996	5.50	340.60	335.10-	3578.80	1914.80	1664.00
1997	9.10	428.00	418.90-	3455.70	2138.60	1317.10
1998	12.50	478.50	466.00-	2374.08	2203.70	170.38
1999	15.80	283.40	267.60-	3682.20	1928.60	1753.60
2000	6.10	384.70	378.60-	5221.70	1911.40	3310.30
2001	0.40	456.00	455.60-	31145.28	2660.40	28484.88
2002	6.10	839.90	833.80-	10177.00	5585.70	4591.30
2003	3.00	749.00	746.00-	14806.60	5597.90	9208.70
2004	3.20	1159.80	1156.60-	20848.30	8255.20	12593.10
2005	2.30	1177.40	1175.10-	31148.00	7953.50	23194.50

السنة	السلع الزراعية والغذائية			جميع السلع		
	صادرات (مليون دينار)	واردات (مليون دينار)	ميزان تجاري (مليون دينار)	صادرات (مليون دينار)	واردات (مليون دينار)	ميزان تجاري (مليون دينار)
2006	1.00	1008.80	1007.80-	36336.30	7934.70	28401.60
2007	0.10	1215.50	1215.40-	40972.10	8501.40	32470.70
2008	1.28	1586.39	1585.11-	54720.55	11195.79	43524.76
2009	1.44	1663.94	1662.50-	34069.17	16060.57	18008.60
2010	0.90	2320.38	2319.48-	46196.34	22376.32	23820.02
الاجمالي	176.02	15568.41	15392.39-	353741.62	113773.98	239967.64
المتوسط	8.801	778.421	769.620-	17687.081	5688.699	11998.382

- **المصدر: - ألهيئة العامة للمعلومات، إحصاءات التجارة الخارجية، للسنوات من 1991 إلى 2010.**
- **مصرف ليبيا المركزي، النشرة الإقتصادية والتقرير السنوي للسنوات من 1991 إلى 2010.**

لهذا العجز التجاري والمدونة في جدول(3). معادلة الإتجاه العام للعجز التجاري للسلع الزراعية تم تقديرها مباشرة بإستخدام بيانات العجز التجاري للسلع الزراعية كما هي في جدول(3)، أو كبديل، نحصل عليها بطرح معادلة إتجاه واردات السلع الزراعية المقدرة رقم(2) من معادلة إتجاه صادراتها المقدرة رقم(1) كما يلي:

$$AgTB = AgEXP - AgIMP$$

وبالتعوض عن AgEXP و AgIMP بمعادلة الإتجاه العام المقدرة لكل منها نحصل على

$$AgTB = 22.510 - 1.306T - (- 144.981 + 87.943T)$$

وبالتالي تكون معادلة الإتجاه العام للعجز التجاري للسلع الزراعية هي:

$$AgTD = - 167.491 + 89.49T$$

وهي نفس معادلة الإتجاه العام للعجز التجاري للسلع الزراعية المقدرة رقم(3)، ومنها تظهر معلمة الزمن موجبة الإشارة، وبذلك فإن العجز التجاري أخذ إتجاها عاما تصاعديا خلال الفترة1991–2010 ، وأن العجز التجاري كان يزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائيا قدره 89.249 مليون دينار، والذي هو عبارة عن معدل الإنخفاض السنوي لصادرات السلع الزراعية مطروحا منه معدل الزيادة السنوية لواردات السلع الزراعية.

من معادلة نمو العجز التجاري للسلع الزراعية المقدرة رقم(6) للفترة 1991–2010 كما هي في جدول(4)، فإن معلمة الزمن (α_1) ظهرت بإشارة موجبة، وهذا يشير إلى أن العجز التجاري للسلع الزراعية حقق نموا خلال هذه الفترة بمعدل يساوي 11.9 ٪ .

■ الملخص والاستنتاج

تم في هذه الدراسة البحثية التعرف على الأهمية النسبية للتجارة الخارجية للسلع وتحليل الميزان التجاري للسلع الزراعية في الاقتصاد الليبي من حيث اتجاهه العام، ومعدلات نموه خلال الفترة 1991–2010م. لقد تبين أن الأهمية النسبية للتجارة الخارجية للسلع الزراعية من إجمالي التجارة الخارجية تراجعت من 7 ٪ في النصف الاول من الفترة قيد الدراسة إلى 3 ٪ في النصف الثاني من هذه الفترة، وذلك لصالح التجارة الخارجية للسلع غير الزراعية التي زادت نسبتها من 93 ٪ إلى 97 ٪ من إجمالي التجارة الخارجية السلعية، وفي المتوسط فان التجارة الخارجية للسلع الزراعية تمثل 3 ٪ من إجمالي التجارة الخارجية والنسبة الباقية تمثل التجارة الخارجية للسلع غير الزراعية وقدرها 97 ٪ . وهذا دليل واضح على تراجع مكانة الزراعة وتقدم مكانة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الأخرى وخاصة قطاع إستخراج النفط والغاز في الاقتصاد الليبي اللذان يعتبران المكون الاساسي في التركيب السلعي للصادرات الليبية.

تراجع الأهمية النسبية لإجمالي تجارة السلع الزراعية كان نتيجة لتراجع نصيب صادرات السلع الزراعية من إجمالي الصادرات السلعية خلال هذه الفترة، حيث انخفضت نسبة صادرات السلع الزراعية من إجمالي الصادرات السلعية من 1 ٪ في بعض سنوات النصف الأول من الفترة قيد الدراسة إلى 0.0 ٪ في بقية السنوات، وهذا يعني أن صادرات السلع غير الزراعية زادت من 99 ٪ إلى 100 ٪ من إجمالي الصادرات السلعية، وفي المقابل حصل أيضا تراجع واضح في نصيب واردات السلع الزراعية من إجمالي الواردات

السلعية من 27 ٪ إلى 10 ٪ في الثلاثة سنوات الاخيرة.

وفيما يخص صادرات السلع تبين انها تناقصت خلال هذه الفترة بمعدل سنوي قدره 1.306 مليون دينار، وبذلك حققت تراجعا أو إنكماشا خلال هذه الفترة بمعدل يساوي 20.8 ٪ . وعلى العكس من الصادرات، فإن واردات السلع الزراعية تزايدت بمعدل سنوي قدره 87.943 مليون دينار، ولذلك حققت واردات السلع الزراعية نموا خلال هذه الفترة بمعدل يساوي 11.4 ٪ . إذا هناك فرق هائل بين معدل الإنخفاض السنوي في صادرات المنتجات الزراعية ومعدل الزيادة السنوية في وارداتها، حيث ان معدل الزيادة السنوية في الواردات يمثل 68.9 مرة تقريبا معدل الإنخفاض السنوي في الصادرات، كما أن معدل إنكماش صادرات السلع الزراعية أكبر من معدل نمو الواردات، ومعدل إنكماش الصادرات يمثل 1.8 مرة تقريبا معدل نمو الـواردات. ونتيجة لتزايد الـواردات بمعدل أكبر من معدل تناقص الصادرات الزراعية، ونمو الواردات بمعدل يفوق معدل انكماش الصادرات، فإن الميزان التجاري للمنتجات الزراعية حقق عجزا، والذي تزايد بمعدل سنوي قدره 89.249 ٪ وحقق نموا بمعدل 11.9 ٪ خلال هذه الفترة، وطالما ان الصادرات الزراعية لا تمثل شيئا من اجمالي الصادرات السلعية، فيظهر ان معدل نمو العجز التجاري يعادل تقريبا معدل نمو وادرات السلع الزراعية.

طالما أن الميزان التجاري للسلع الزراعية الذي هو جزء من الميزان التجاري الزراعي والذي هو جزء من الميزان التجاري السلعي الإجمالي، وأنه تحقق عجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية، فإن تزايد هذا العجز يؤدي إلى زيادة العجز التجاري السلعي الزراعي وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الميزان التجاري السلعي الإجمالي بمقدار المعدل الذي يزيد به هذا العجز وهو89.249 مليون دينار في السنة.

بلا شك أن هناك خلل في الميزان التجاري الخارجي للسلع الزراعية، والذي يعني ان صادرات السلع الزراعية لا تغطى وارداتها، وبالتأكيد فان هذا الخلل من جهة الإعتبارات التنموية الإقتصادية لا يعمل في إتجاه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الزراعية بشكل خاص وأهداف التنمية الإقتصادية بشكل عام، ذلك لأن الزراعة في هذا الوضع لا تساهم في توفير الموارد المالية من التصدير كأحد المجالات التي يمكن ان تلعب من خلالها دور في التنمية الاقتصادية، وهذا يعني ان القطاع الزراعي غير قادراً على تأمين حاجته من

النقد الأجنبي اللازم لتأمين وارداته عن طريق التصدير لفائض المنتجات الزراعية. وهذا في حد ذاته يشكل عبء اضافيا على الموارد المالية من الصادرات السلعية الاخرى غير الزراعية لتمويل واردات ليبيا من السلع الزراعية والسلع الرأسمالية (مستلزمات الإنتاج الزراعي) لإستعمالها للنهوض بالزراعة الليبية والعمل على تقدمها.

- **هذه بعض التوصيات اعتمادا على نتائج الدراسة:**

1- ضرورة الاهتمام بالتسويق الخارجي خاصة مع وجود التشريعات والقوانين التي تنظم وتشجع التصدير.

2- اعادة النظر في ومراجعة القوانين التي تمنع تصدير أو إعادة تصدير سلع زراعية معينة.

3- التخطيط للإنتاج الزراعي الموجه للتصدير أو الأسواق الخارجية.

4- تشجيع تكوين شركات للتسويق الزراعي أو مجالس تسويق خاصة بسلعة معينة أو مجموعة من السلع الزراعية تتبنى مفهوم التسويق الخارجي.

5- انشاء ما يسمى بأسواق التصدير تتوفر فيها البنية التحتية للتسويق الخارجي من عمليات النقل والخزين والتجهيز (التنظيف، الفرز، التدريج، التغليف، والتعبئة) لتجهيز السلع حسب المواصفات المطلوبة في الاسواق الخارجية.

6- انتاج سلع زراعية بميزة نسبية وبمواصفات قياسية تعزز قدرتها على النفاذ للأسواق الخارجية، ويفضل انتاج سلع زراعية عضوية التي عليها طلب متزايد في كثير من الدول.

7- تفعيل جهاز تنمية الصادرات ليكون قادر على إنجاز أهدافه في هذا المجال.

8- تشجيع المصارف التجارية على الإنخراط في تمويل صادرات السلع الزراعية.

9- تبني شركات التصنيع الغذائي والزراعي مفهوم التسويق الخارجي للاستفادة من القيمة المضافة للتسويق.

10- تفعيل اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري الموقعة بين ليبيا وبعض الدول.

11- تنظيم استيراد السلع الزراعية والغذائية وخاصة الاستهلاكية بشكل يحمي

الانتاج المحلي ويقلل من الطلب على النقد الاجنبي.

■ المراجع

● المراجع بالعربية

1- أبوحبيل، عبد الفتاح عبد السلام(1996). التحليل الإقتصادي الكلي: النظرية والسياسة الإقتصادية. الطبعة الأولى، جامعة الجبل الغربي، ليبيا.

2- أبوسعيده، حسين محمد (2009) دراسة تأثير سياسة تحرير الواردات للسلع الزراعية على إستقرار الإقتصاد الوطني خلال الفترة (2006-1970). رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة طرابلس، ليبيا.

3- الدوري، محمد احمد (2007). في التجارة الخرجية. دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الزاوية، ليبيا.

4- الرفاعي، عبد الهادي ومحمد عكروش وهناء يحيى سيد أحمد(2005). دراسة الآثار الإقتصادية المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاعات الإقتصاد الأخرى. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية المجلد(27) العدد(2)، ص 171- 184.

5- النجفي، سالم توفيق وعبد الرزاق توفيق الشريف (1990)، السياسة الإقتصادية الزراعية. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق.

6- الهيئة العامة للمعلومات: الكتاب الإحصائي (2008)، طرابلس، ليبيا.

7- بن حليب، رياض(2006). هامش الربح ومنافسة الواردات: هل أدت الواردات إلى زيادة إنضباط مؤسسات الصناعة التمويلية التونسية، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المجلد(8)، العدد(2)، ص 69-105.

8 بـ2007). دراسة إقتصادية لإنتاج وتسويق محصولي القمح والقطن- مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية. المجلد(23)، العدد(2) ، ص 150-135.

9- دابه، الطاهر علي (2012). إتجاهات تطور الطلب الكلي والأهمية النسبية لمكوناته في الإقتصاد الليبي، المجلة الليبية للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة طرابلس، المجلد(17)، العددان(1 و2) ، ص 89-104.

10- شامية، عبد الله امحمد(1990). سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات: تققيم التجربة الليبية 1970- 1986، مجلة البحوث الإقتصادية، الهيئة القومية للبحث

العلمي، المجلد(2)، العدد(2)، ص 37–61.

11– مصطفى، نشوى (2011). كثافة التجارة وتزامن الدورات الإقتصادية بين مصر وأهم شركائها التجاريين، بحوث إقتصادية عربية، المجلد(13)، العدد(1)، ص67-89.

12- مصرف ليبيا المركزي: التقارير السنوية والنشرات الإقتصادية، أعداد مختلفة من سنة 1990 إلى 2010.

13– مهنا، دوك انطون (2002). التجارة البينية في الشرق الأوسط: تقييم تجريبي، بحوث إقتصادية عربية، المجلد(5)، العدد(1)، ص 14-62.

● المراجع الانجليزية

1 -Gujarati، D. N. 1988. Basic Econometrics، McGraw-Hill، Inc. NY، USA، Second edition، PP: 144155-..

2- Houk، James P.، (1986) Elements of Agricultural Trade Policies. New York، McMillan Publishing Co..

3- Kohls، K.L.& J.N. Uhl (1991)، Marketing of Agricultural Products. McGraw-Hill، Inc..